

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 12 (2011) : 426 - 437
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

الترشيد الإسلامي للاستهلاك لمواجهة انعكاسات السياسات التنموية اللامتوازنة (قراءة في نظرية النمو على ضوء التعاليم الإسلامية)

الحبيب ثابتي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة–معسكر

مقدمة:

ارتبطت الثورة الصناعية منذ انطلاقتها في منتصف القرن الثامن عشر بالنزعة الانتاجوية المفرطة **Productivisme**، وكان لذلك آثاره المباشرة على أسس ومسلمات علم الاقتصاد السياسي الوليد في أحضان هذه الثورة، وتكرست نتيجة لذلك عقيدة (أو بالأحرى عقدة) جديدة مفادها أن الزيادة المضطردة للإنتاج هي السبيل الأوحد للتنمية، وقد ساعدت ظروف القرنين الصناعيين الأول والثاني هذا التوجه نظرا لشدة الحاجات البشرية وبزوغ تطلعات معيشية جديدة مكنت لها وفرة الأيدي العاملة الرخيصة وتدفق الثروات الطبيعية من البلاد المستعمرة، إضافة إلى تنامي الاكتشافات والابتكارات العلمية التي سخرت جميعها لأغراض سوقية، ولم تلبث المؤسسة الصناعية نتيجة لذلك أن اقتحمت في وقت مبكر (مع مطلع القرن العشرين) مرحلة الإنتاج المكثف بدافع تسريع وتضخيم التراكم الرأسمالي.

سخّرت المؤسسة الصناعية كل الوسائل المتاحة لتكريس هذه القناعة، مستغلة في ذلك المنابر السياسية والتعليمية... والدينية أيضا، للترويج لهذه العقيدة الجديدة والتعتيم على ما يكتنفها من مخاطر على البشرية جمعاء، وتمكنت بذلك من إقحام كل النزعات والايديولوجيات، حتى تلك الأشد عداء للتوجه الرأسمالي، في ركاب هذا التصور، واعتبر الجميع أن التنمية هي مجرد تراكم مادي متواصل بلا انقطاع، ومن ثم فإن النمو الاقتصادي هو المحدد الأساسي لتقدم الأمم أو تخلفها.

وفي غمرة هذا الهلع الشيزوفريني بالتكديس المستمر للثروة توالت هزات عنيفة (أمراض فتاكة، أزمات اقتصادية حادة ومخاطر بيئية ومناخية وخيمة) أيقظت البشرية من سكرتها لتجد أن

أوهام التقدم والثراء والرفاهية الاقتصادية قد تمخضت عن دمار شامل للبيئة وفقر ومجاعة لنسبة كبيرة من سكان المعمورة ورهن لمصائر الأجيال القادمة، وعليه انبرى عدد من العقلاء إلى طرح البدائل الممكنة التي من شأنها أن تعالج أو أن تحد من تلك المخاطر والأزمات، ويتفق عدد كبير منهم على ضرورة التخلص من منطق النمو الاقتصادي المتزايد عبر تقليص حجم الإنتاج والتحكم في تدفقاته، وهو ما أطلق عليه نظرية "اللا نمو" **La décroissance**.

بيد أن معارضة شديدة من قبل العديد من أصحاب الرأي ومتخذي القرار تواجه هذا الطرح البديل بدعوى أن تخفيض الإنتاج من شأنه أن يضر بمصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء، ومن أجل تبرير اعتراضاتهم يثير هؤلاء جملة من الحجج أهمها أن الدول النامية في أمس الحاجة إلى تكثيف وتنويع منتجاتها لا إلى تخفيضها، وذلك استجابة لاحتياجات شعوبها الكثيرة والمتنوعة...، وعليه ارتأينا طرح معضلة خفض النمو من منظور إسلامي والبحث من ثم عن صيغ التعديل الاقتصادي والحلول التي يقترحها الإسلام لمشاكل المجتمعات البشرية المعيشية لاسيما في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية واشتداد وطأتها على شريحة واسعة من سكان المعمورة.

1- اقتصاد الجنون وتنمية الدمار

أمام جسامة التهديدات البيئية ومخاطر التردي الاقتصادي والاجتماعي في شتى بقاع المعمورة يتفق معظم المحللين الاقتصاديين والسياسيين على أن ما أتلفته السياسات الاقتصادية وما أهدرته المناهج التنموية من ثروات وفرص أعظم بكثير مما حققته فعليا، ذلك أنه لا يمكن إغفال ما تحقق من إنجازات في المجالات الصحية (انخفاض نسبة وفيات الأطفال، زيادة معدل العمر، القضاء على الأمراض الفتاكة،...) والتعليمية (ارتفاع عدد المتمدرسين، انخفاض نسبة الأمية،...) والاقتصادية (زيادة الإنتاج الغذائي العالمي مقارنة بزيادة السكان...) والتكنولوجية بوجه خاص؛ غير أن ذلك كله كلف البشرية والكرة الأرضية تكاليف باهظة سيدفع ثمنها الجيل الحالي والأجيال القادمة.

لقد كانت السياسات التنموية اللامتوازنة التي جربت في البلدان النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين امتدادا للسياسات الاستعمارية وتكريسا لواقع التبعية، فقد ساهمت تلك السياسات جميعها في تعميق الفجوة بين القلة الموسرة والكثرة البائسة، وأدت إلى تمركز الثروة بين أيدي عدد محدود من الدول الغربية بحيث تستحوذ 16% من شعوب العالم في مطلع التسعينات على 82% من الثروة العالمية بينما لا يستفيد 61% من سكان المعمورة إلا ب 5% من المداخيل العالمية[1]، والملاحظ أن هذا الفارق بين الدول الغربية الغنية والدول الأخرى، وبين الأقلية الموسرة والأغلبية المحرومة في كل دولة، في اتساع وتزايد مستمرين، ففي "كل بلد تعيش أقلية قليلة تحيا حياة فاخرة...، في 1950 كان الخمس الأغنى من سكان العالم يمتلك 30% من الدخل، واليوم يمتلكون 60% من هذا الدخل،في نفس الوقت، فإن الخمس الأفقر من البشر يقتسمون 4,1% فقط من إجمالي الناتج العالمي" [2].

حوالي 2 مليار إنسان يعيشون الآن تحت مستوى الفقر، 854 مليون إنسان، أي واحد من كل

ستة أفراد، يعانون سوء التغذية، والأعداد في تزايد، ويموت الناس جوعا في افريقيا جنوب الصحراء[3]، بينما تحرم شرائح واسعة من أدنى متطلبات العيش الكريم: المأوى، العلاج، المياه...، وتغرق 122 دولة[4] في مستنقع الديون الخارجية [5]، كل ذلك من أجل أن يظل المتنعمون في مستويات عليا من الرفاهية المادية، وأن تظل دول المركز في موقعها المتميّزو المهيمن على الدوام، بلا منازع أو شريك..

ومع انفجار الأزمة المالية العالمية الحالية سقطت ورقة التوت الأخيرة لتنكشف عورة النظام الاقتصادي الجديد القائم على منطق السوق والحرية الاقتصادية، هذا النظام الذي أرادت له الدول العظمى والشركات العالمية والمنظمات المالية والاقتصادية الدولية أن يسود العالم باعتباره سبيل الخلاص وملاذ البشرية الآمن، كما بشّرت بذلك سياسات التعديل الهيكلي وخطة "توافق آراء واشنطن" وغيرها من التدابير الإصلاحية التي أملتها تلك الدول والمنظمات، ومن ورائها الشركات العالمية المستفيد الأول والفاعل الأهم، لتتحوّل أسواق الدول المتخلفة بموجب ذلك إلى مناطق تفريغ **Zones de décharge** لشتى أنواع الرثاث **La frippe** والمواد الغذائية الفاسدة والمواد الكيماوية المضرة...[6]، ولتؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور المستويات المعيشية في عدد غير قليل من دول العالم، الأمر الذي دفع بالعديد من الاقتصاديين إلى التشكيك في جدوى هذه السياسات المتسارعة، ووصف **Jeffrey Sachs** توافق آراء واشنطن بالدجل **Duperie**[7]، وأعلن غير واحد من المهتمين بالشؤون الاقتصادية والنقدية الدولية عن الإفلاس المعنوي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بل حملهما الاقتصادي الشهير **Milton Friedman** مآسي وتعاسة الأغلبية الساحقة من سكان المعمورة، وطالب سنة 1998 بتفكيك هاتين المؤسستين.

وعلى الصعيد البيئي تتعدد المخاطر التي تهدد الكرة الأرضية والكائنات التي تسكنها، بسبب الاستنزاف الممنهج للثروات الطبيعيةو إهدار المقومات الأساسية للحياة على وجه الأرض، فقد ذكر تقرير **Brundtland** عددا من الحقائق المروّعة :

- يصيب التصحر 6 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة كل سنة؛
- تتلف كل سنة 11 مليون هكتار من الغابات؛
- ارتفاع الحرارة بسبب انبعاث ثاني أكسيد الكاربون والغازات الصناعية المختلفة، مما يهدد بإحداث تقلبات في المناطق الفلاحية الكبرى، ارتفاع مستوى البحار وإفقار طبقة الأوزون، ومن ثم الإضرار بصحة البشر والحيوانات [8].

هذه النتائج وغيرها دفعت بالكثير من المحللين إلى دق ناقوس الخطر، وجعلت صيحات التحذير تتعالى من كل مكان معلنة إفلاس النظم الاقتصادية المبنية على الأنانية والجشع والتكديس المستمر للثروة بين أيدي فئة قليلةجدا على حساب الغالبية العظمى وعلى حساب الأجيال القادمة أيضا [9].

2- خفض النمو الاقتصادي لمواجهة المخاطر البيئية والاقتصادية

أمام تفاقم هذه التناقضات وبروز مؤشرات كثيرة تنبئ بسير العالم الحثيث اتجاه كوارث بشرية وطبيعية أكيدة، كما تؤكده ظاهرة التزايد الديمغرافي (500 مليون نسمة في القرن السابع عشر، 3,6 مليار في 1970، 6 ملايير في 2000، وينتظر أن يرتفع هذا العدد إلى 12 مليار في منتصف القرن الواحد والعشرين) والتناقص المستمر للثروات الطبيعية الآيلة للنضوب... أمام ذلك ارتفعت بعض الأصوات الداعية إلى ترشيد استخدام وسائل الإنتاج والحد من النزعة الانتاجوية غير المنضبطة، برزت هذه الدعوات على صفحات عدد من التقارير المتخصصة والأطروحات العلمية التي يجمع بينها قاسم مشترك يتمثل في إدانة النمو الاقتصادي:

- تقرير نادي روما الشهير باسم تقرير ميداوز (1972): أُعد تقرير ميداوز *Rapport Meadows* من قبل فريق معهد مساشوستس للتكنولوجيا *MIT* بطلب من نادي روما ونشر سنة 1972 تحت عنوان "وضع حد للنمو" *Limits of Growth / Halte à la Croissance* ؛ ويعتبر هذا التقرير أول دراسة هامة تميط اللثام عن المخاطر الايكولوجية للنمو الاقتصادي والديمغرافي على مستقبل العالم وعلى مصير الأجيال القادمة.

أكد تقرير ميداوز صراحة بأن النمو الاقتصادي هو العامل الأساسي لمخاطر انعدام التوازن البيئي (التلوث، ندرة المواد الأولية، تدمير النظم الايكولوجية...)، وعليه طرح لأول مرة فكرة النمو صفر La croissance zéro، هذه الفكرة التي كانت منطلقا لمفاهيم كثيرة برزت على الساحة الفكرية الاقتصادية والسياسية، أهمها مفهوم النمو الداعم Croissance soutenable والتنمية الدائمة Développement durable...

- أطروحة اللانمو للاقتصادي نيكولاس جورجسكو روجن: يعتبر جورجسكو روجن، لدى الكثيرين، بمثابة الأب المؤسس لمفهوم اللانمو، فقد ساهم بكتابيه الأساسيين: *The entropylaw and the economicprocess* (1971) و La décroissance : Entropie – Ecologie – Economie (1979) في دحض أسس المدرسة النيوكلاسيكية القائمة على نموذج الميكانيكا النيوتنية التي لا تأخذ في الحسبان مبدأ تناقص الطاقة والمادة، ومن ثم أسس جورجسكو أطروحته على نموذج الديناميكا الحرارية واعتمد في تحليله الاقتصادي على مبدأ القصور الحراري أو الانتروبيا، وذلك على اعتبار أن التدفقات الاقتصادية للطاقة والمادة عبر مختلف المسارات الإنتاجية تؤدي إلى الإتلاف النهائي لهذه المقدرات الإنتاجية.

انطلاقا من هذه الحقيقة أكد جورجسكو أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تستمر بدون مراجعة هيكلية عميقة وإعادة توجيه جذري للأنماط الاقتصادية السائدة، وأن لا يقتصر الأمر فقط على النمو الداعم أو النمو صفر بل لابد من الاعتماد على التخفيض المنتظم للنمو لضمان تنمية حقيقية للبشرية.

• **تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (1982): يمثل تقرير Brundtland الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أول مبادرة رسمية للكشف عن حجم الدمار البيئي والاقتصادي الناجم عن السياسات والمناهج التنموية الغربية، وطرح التقرير فكرة التنمية المستدامة Développement durable لمواجهة تلك المخاطر، وتوجيه السياسات نحو أساليب تضمن استمرار النمو مع المحافظة على الموارد وضمان حقوق الأجيال.**

• **انتشار الوعي العالمي والبحث عن البدائل: ساهمت هذه الدراسات وغيرها في بعث الوعي على نطاق واسع بضرورة البحث عن بدائل تحول دون الاستمرار في نهج الانتحار والتدمير الشامل لإمكانيات المجتمع البشري؛ بادرت بذلك شخصيات علمية (*Ivan Illich, Amartya Sen, J. Stiglitz,… S. Latouche* وغيرهم) وهيئات دولية على غرار برنامج الأمم المتحدة للإنماءPNUD، وتمخض عنها تكريس طرح اقتصادي بديل واستحداث مؤشرات ومقاييس جديدة على اعتبار أن مقاييس النمو التقليدية، لاسيما الناتج الداخلي الخام، لم تعد تستجيب للمتطلبات الراهنة ولا تصلح كمقاييس للنجاعة(10) كونها تهمل الأبعاد الحقيقية لرفاهية الإنسانية.**

في هذا السياق، واعتمادا على أطروحات الاقتصادي آمارتيا سان، شرع برنامج الأمم المتحدة للإنماء منذ 1990 في إصدار تقارير سنوية تعتمد على مؤشر التنمية البشرية IDH، وبالرغم مما وجه لهذا المؤشر من انتقادات(11) فإنه يشكل خطوة هامة في طريق تصحيح المفاهيم ووضع الآليات اللازمة للتغيير الشامل.

تعتبر هذه التوجهات الجديدة انعتاقا للبشرية من أردان المادية الصرفة والأنانية المتوحشة التي غرقت فيها النظريات الاقتصادوية منذ تأسيس هذا العلم على أيدي آدم سميث في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وعودة إلى المقومات الأساسية للطبيعة الإنسانية وإلى تثمين المطالب والاستحقاقات التي لا قوام للإنسان بدونها، وهي ما عبّر عنه تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002) بإتاحة الفرص لكل الناس وتمكينهم من اكتساب القدرات مع ضمان التوازن المناسب بين القدرات والفرص من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما.

و بالموازاة مع ذلك ارتفعت الأصوات المنادية بأخلقة الاقتصاد *La moralisation de l'économie* مما أدى إلى بروز مفاهيم جديدة كالاقتصاد التضامني *Economie solidaire*،الاقتصاد الاجتماعي *Economie sociale*، المسئولية الاجتماعية *La responsabilité sociale*، التنمية المستدامة *Le développement durable* أو الداعمة *soutenable*، النمو الداعم *La croissance soutenable*، الاستهلاك الداعم *La consommation soutenable*،... غير أن هذه المفاهيم جميعها لم تتمكن من التخلص من عقدة المركزية الذاتية الغربية *L'Ego centrisme occidental* أي تصور الآخر انطلاقا من

الأنا، بل عمدت إلى تكريس رؤى وتصورات لا تستجيب ولا تخدم مصالح الغالبية العظمى من شعوب العالم[12] وهو ما تؤكده النتائج السلبية لمختلف التدابير والبرامج المعتمدة من قبل المنظمات الدولية لفائدة الدول المتخلفة.

سبب آخر لإخفاق هذه المحاولات، لا يقل أهمية عن السابق، أنها لم تُعد النظر في جذور المشكلة ومصادرها الحقيقية، بل اكتفت بمحاولة علاج الأعراض الظاهرة بغية استدامة السبق الغربي والحفاظ على نمط الحياة السائدة في الدول المتقدمة، وهو ما يتجلى من خلال تضارب السياسات المنتهجة من قبل هذه الدول بين خطابها الرسمي وممارستها الفعلية.

3- خفض النمو الاقتصادي: رؤية إسلامية

ارتبطت فكرة خفض النمو بالتقليص المنتظم لحجم الإنتاج بغرض الخروج من "الدائرة الجهنمية" المتمثلة في "المزيد من النمو،المزيد من الإنتاجية والمزيد من القدرة الشرائية ومن ثم المزيد من الاستهلاك"[13]، لذلك يركز أنصار هذه الفكرة على ضرورة الخروج من المنطق الانتاجوي *La logique productiviste* عبر الاهتمام بنوعية الإنتاج بدل التركيز على الكمية، ولا يقتصر الأمر في ذلك على الخفض السلبي أو الحد من الإنتاج كما هو الشأن في سياسة النمو صفر، بل يتعلق الأمر، كما يقول **S. Latouche** "بالنزول من القطار والركوب في آخر في الاتجاه المعاكس، بدل السير البطيء أو توقيف القطار الأول"[14]، إنه بعبارة أخرى "كفر بالعقيدة الاقتصادوية وتفكيك لأقنوم التنمية"[15].

إن النمو من أجل النمو والرغبة الجامحة في جمع الثروة بشتى السبل والوسائل وتكديسها بين أيدي فئة قليلة، أدت وستؤدي لا محالة إلى إهدار كل الإمكانيات الطبيعية وخرق التوازنات البيئية وانتهاك القيم الاجتماعية وصولا إلى تعريض صحة البشر والكائنات الحية واستقرارهم إلى مخاطر جمة...، هذه الحقيقة تبرر إذن المواقف المعادية للنمو والتحاليل المفندة للنماذج التنموية المنتهجة في شتى البلدان؛ وهي دعوات تتفق تماما مع أخلاقيات ومقاصد النظم الروحية والمعتقدات الدينية الداعمة لمبدأ الانسجام البشري والطبيعي (العيش المشترك، التعاون، يسر المعيشة والبساطة، الحفاظ على الموارد واحترام الطبيعة...).

وقد أولى الإسلام أهمية خاصة لهذه المقومات وجعل منها مرتكزات أساسية لمقاصد الشريعة، خاصة فيما يتعلق بحفظ الحياة والصحة والمال والعقل والنسل والدين، فقد تضافرت النصوص الشرعية المتعلقة بحماية البيئة وحسن استغلال الموارد بلا إسراف ولا إقتار والسهر على ضمان الحقوق عبر النظام الرباني العادل لتوزيع الثروة، إنإمعان النظر في مقاصد الشارع الحكيم وقراءة إسهامات هؤلاء المفكرين على ضوء مقاصد وأحكام الشريعة الإسلامية تؤكد الحقيقة التي أصلها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه الشهير "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول"، وتكشف عن الدلالة الشرعية لمفهوم الاقتصاد باعتباره مناط الاعتدال والتوازن وحسن التدبير، وهي الدلالة التي تحاول التوجهات الاقتصادية الجديدة تبنيها بعد أن أفلس المنظور التقليدي الذي

حصر الاقتصاد في مجال تراكم الثروةو إنمائها المستمر.

على ضوء ما تقدم يمكن القول أن نظرية اللانمو تتوافق عموما من حيث دوافعها ومقاصدها العامة مع التصور الإسلامي، غير أن تركيزها على تقليص الإنتاج كوسيلة لتحقيق الاستغلال المستدام للموارد وتفادي الإهدار المتواصل للثروات الطبيعية، ومحاولة تعميم هذه الرؤية على كل المجتمعات البشرية يفقدها الكثير من المصداقية ويبعدها عن مبدأ شمولية الطرح الذي يميز منظومة الأحكام الاقتصادية الإسلامية.

إن طبيعة الموضوع المطروح للنقاش تستدعي الغوص في أعماق هذه المشكلة والسعي إلى معالجة الأزمة من جذورها لا مجرد التعاطي السطحي مع أعراضها، واقتراح أساليب وآليات معالجة تتميز بالواقعية (أي بالقابلية للتنفيذ الفعلي) بدل التصورات النظرية والمثالية البعيدة عن منطق الفعل، وعليه يتوجب علينا إعادة طرح المشكلة من جديد على ضوء تصورات أخرى وبنظرة مختلفة تنأى بنا عن مأزق الصوت الصدى (أو الترديد اللاواعي للمقولات الغربية)[16] بغية الوصول إلى طرح أصيل يستجيب للظروف الموضوعية للشعوب المتخلفة وتعقيداتها ويتفاعل مع طموحاتها ومشاعرها وموروثها التاريخي.

إن استقراء الأحكام الشرعية المتعلقة بالشؤون المالية والاقتصادية يكشف عن جملة من الحقائق تميّز المذهب الاقتصادي الإسلامي عن غيره من المذاهب:

- الطرح الشامل وغير المتحيّز للقضايا الاقتصادية بما يضمن حقوق مختلف الفئات الاجتماعية، دون تغليب مصلحة على أخرى؛

- التركيز على مبدأ عدالة التوزيع وتسخير عدد من الآليات والوسائل العملية لتحقيق هذه الغاية بنجاعة عالية؛

- اهتمام الإسلام بالاستهلاك باعتباره أداة التوازن وضبط السير الفعال للنظام الاقتصادي المبني على قيم التضامن والتكافل الاجتماعيين.

4- ضوابط الاستهلاك بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصادي الوضعي

تؤكد العديد من الدراسات والتقارير المتخصصة أن مشكلة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لغالبية الشعوب، ليست نتيجة لندرة الثروات والخيرات الاقتصادية كما يدعيه علم الاقتصاد الرأسمالي في محاولة منه لتبرير الوضع القائم، بل مردها إلى أنماط الاستهلاك المتفشية في المجتمعات الحديثة، سواء لدى الأغنياء أو في المجتمعات الأقل غنى.

إن الإنتاج الزراعي العالمي في الوقت الراهن، حسب تقرير لمنظمة الزراعة والتغذية، يلبي الاحتياجات الغذائية (بمقدار 2700 وحدة حرارية في اليوم ولكل شخص بالغ) ل 12 مليار نسمة[17]، غير أنها لا تفي الآن باحتياجات 6,5 مليار فقط، والسبب في ذلك هو اختلال التوازن الاستهلاكي بين الشمال والجنوب، ففي حين تستهلك بعض الشعوب أضعاف احتياجاتها لا تجد شعوب أخرى ما تسد به رمقها؛ في هذا السياق تشير بعض الدراسات إلى أنه قياسا بمعايير البصمة

الايكولوجية (أي المساحة اللازمة لكل فرد لإنتاج موارده الاستهلاكية وامتصاص نفاياته والتلوث الصادر عنه) فإن البشرية تحتاج من 3 إلى 8 كرات أرضية أخرى لتصل إلى مستوى استهلاك المجتمعات الأوربية و10 لبلوغ مستوى الولايات المتحدة الأمريكية[18].

يبلغ مقدار ما يستهلكه 15في المائة من سكان العالم ممن يعيشون في البلدان ذات الدخل المرتفع 56 في المائة من إجمالي استهلاك العالم، بينما لا يبلغ استهلاك ال 40 في المائة الأفقر الذين يعيشون في البلدان ذات الدخل المنخفض سوى 11 في المائة من إجمالي استهلاك العالم.ومع توسع الاقتصاد العالمي في التسعينات وارتفاع مستويات المعيشة في العديد من البلدان، وبينما يستهلك السواد الأعظم من البشر اليوم المزيد من الموارد، ينخفض استهلاك الأسرة المعيشية الإفريقية في المتوسط بمقدار 20 في المائة عما كان عليه منذ 25 عاماً مضت[19].

لذلك خلص جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي أقرته قمة الأرض سنة 1992 إلى أن "السبب الرئيسي في التدهور المستمر للبيئة العالمية هو نمط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام، لاسيما في البلدان الصناعية" [20].

هذه المعطيات وغيرها تفسر ولو جزئيا سر اهتمام الإسلام بقضايا التوزيع والاستهلاكبوجه خاص، لأن "المشكلة الاقتصادية في نظر الإسلام لا تنبع من قلة الموارد الطبيعية مما قد يتعذر التغلب عليه، وليست نابعة من عدم بلوغ التطور غايته، مما قد يستتبع إقرار المظالم الاجتماعية عبر المراحل التاريخية، وإنما تتجسد هذه المشكلة في ظلم الإنسان بسوء توزيع الثروة" [21]، لذلك فإننا عندما نطالع المدونات الفقهية والمراجع الحديثية نجد عدد الأبواب الخاصة بضبط وتنظيم أنماط الاستهلاك وأساليب التوزيع أضعاف الأبواب الخاصة بالإنتاج أو الاستثمار.

إن معالجة الإسلام للمشكلة الاستهلاكية تندرج في إطار النظام القيمي المتميّز بأحكامه وآلياته وأهدافه، ذلك أن الإسلام الحنيف يتناول المشكلة، كما أسلفنا، في إطار شامل وضمن منظومة أحكام متكاملة وانطلاقا من قناعات عقدية تبعث في الأفراد روح الانقياد الطوعي للأحكام الشرعية، خلافا للتوجهات الحالية التي تتناول الموضوع بشكل انتقائي وبطريقة مجردة عن الدوافع التحفيزية والمنطلقات الأخلاقية ومن ثم تفتقر هذه التوجهات إلى الدوافع والمحركات التي من شأنها أن تخرج النوايا من صياغتها المثالية إلى التجسيد الواقعي.

ولم تتوقف عناية الإسلام بالاستهلاك عند حد الدعوة إلى التوسط والاعتدالبل امتدت إلى ترتيب الحاجات الاستهلاكية المشروعة، من أجل تنظيم الاستهلاك، مما يتفق مع سلم الأولويات الاقتصادية للمجتمعات المسلمة[22]. إن مسألة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي كما يؤكد الأستاذ عمر المرزوقي ليست كما هو عليه الحال في الاقتصاد الرأسمالي، حيث لا يحدّها إلا الدخل المتاح أو الثمن الذي يفرضه قانون العرض والطلب، وإنما هي:

- مسألة توسط واعتدال إذ لا يبيح الإسلام إهدار المال وإضاعته في الإنفاق غير الاقتصادي وغير الرشيد، كالإنفاق في الاستهلاك المظهري؛

- مسألة توجيه الإنفاق الاستهلاكي بما يتفق وسلم الأولويات، والمصالح، التي يطلق عليها البعض وحدة سلم الإشباع، أو ما يعرف بوحدة دالة الرفاهية الاجتماعية، بحيث لا يراعى تحسيني على حساب حاجي ولا حاجي على حساب ضروري؛

- مسألة ضبط الحاجات الأساسية وظيفيا، حسب الاعتبارات الشرعية (23).

إن الترشيد الإسلامي للاستهلاك وغيره من القضايا الحياتية ينبثق من التصور الإسلامي المتميّز للوجودو الإنسان والحياة، ذلك أن الهدف من وجود الإنسان على الأرض هو عمارتها وفقا للضوابط العقدية والقيم الأخلاقية، فالإنسان مستخلف في هذه الأرض وما يملك من مال ومتاع كله ملك للخالق سبحانه، وعليه فإن حرية التصرف في هذا المال محدودة بالضوابط الشرعية، ومن أهمها أحقية المحتاج في مال الغني.

الخاتمة

ما أحوجنا اليوم ونحن نصارع بقايا الاستعمار الفكري الذي عشش في عقولنا بعد أن خلص الله أوطاننا من نيره وطغيانه، ونواجه جنايات النظمالغربية المستوردة التي ابتلينا بالانقياد لها والانبهار ببريقها، متطلعين إلى غد يعيدنا إلى ذواتنا ويحيي فينا روح الاعتزاز بموروثنا الحضاري وانتمائنا العقدي...، ما أحوجنا اليوم ونحن نشهد إفلاس النظم الاقتصادية التي قطعت صلتها بالدين والأخلاق وكل مقومات التزكية النفسية والارتقاء الروحي، وغرقت في مستنقع المادية الحيوانية وأوحالالجشع والأنانية...، ما أحوجنا إلى العيش في كنف هذا النظام الرباني القويم الذي كفل لأتباعه، ويكفل للبشرية جمعاء، الحياة الكريمة المتحررة من عبودية الذات والانجرار خلف الملذات، ويهيئ للفرد وللجماعة سبل الاستغلال الأمثل للموارد باعتدال وتوازن.

لقد أضحى النظام الاقتصادي الإسلامي اليوم يفرض نفسه كبديل أوحد عن النظم الاقتصادية الوضعية التي تجرعت الإنسانية ويلاتها واكتوت بنيرانها بعد أن تبيّن زيف الأماني التي طالما رددها الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم ومشاربهم، وبعد أن انهارت أوهام الرفاهية والتقدم لتجد الإنسانية نفسها واقفة على شفا جرف هار مهددة بالضياع ومعرضة لأخطر التهديدات البيئية والمعيشية والصحية، بعد أن أفقدتها تلك النظم الوضعية مقوماتها الإنسانية الأصلية التي ارتضاها الخالق سبحانه لبني البشر وجعلها مناط القوامة والاستخلاف والإعمار، قال سبحانه عز وجل: (ولقَد كرَّمنَا بَني آدَم وحَمَلنَاهُم في البَرِّ والبَحرِ ورَزَقنَاهُم مِنَ الطيِّبَات].

إن هذا الربط البديع بين الكرامة الإنسانية وسبل الرزق والانتفاع بالطيبات هو دعامة النجاح الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي وهو ضمانة الاعتدال والتوسط والابتعاد عن مظاهر الظلم والانحياز التي ميّزت كل النظم الاقتصادية الأخرى، وما من شك في أن أحد الأسباب الرئيسة لإفلاس تلك النظم هو قيامها على المظالم في شتى أشكالها وألوانها: ظلم الإنسان لأخيه، وظلمه لنفسه، وظلمه لمحيطه... كل ذلك بدافع الحرص والجشع والأنانية

المفرطة، وفي ظل غياب الوازع الروحي المبني على أساس الإيمان برقابة الله سبحانه وتعالى.

الهوامش

[1] **Brahimi A., *Le Maghreb à la croisée des chemins*, The Centre for Maghreb Studies Londres, 1996, p. 319**

[2] **كريس هارمان، *الاقتصاد المجنون : الرأسمالية والسوق اليوم*، ترجمة مركز الدراسات الاشتراكية، www.kotobarabia.com**

[3] كل 5 دقائق يموت من الجوع طفل يقل عمره عن 10 سنوات.

[4] الأرقام والبيانات الواردة أعلاه مقتبسة من كتاب:

Ziegler J., *L'empire de la honte,* Fayard, 2007, P. 17-19

[5] تتجاوز الديون الخارجية لدول الجنوب 2100 مليار دولار أمريكي.

[6] **Conseil National Economique et Social (CNES), *Etude sur la maitrise de la globalisation : Une nécessité pour les plus faibles,* Bulletin officiel N° 11**.

[7] **The Economist, Sept. 1998**.

[8] **Rapport de la Commission des Nations Unies pour l'Environnement et le Développement (Rapport Brundtland), Oslo, 1987.**

[9] في 2006 سيطرت أقوى 500 شركة عابرة للقارات على 52% من الدخل العالمي الخام **Ziegler J., Op. Cit., p. 17**.

[10] وهو ما أكده تقرير هام جدا أنجز بطلب من الرئيس الفرنسي ساركوزي وشارك في إعداده سنة 2008. **Stiglitz** و**Sen** و**Fitoussi**.

www.stiglitz-sen-fitoussi.fr/documents/rapport_francais.pdf

[11] **Chartier A.M., *Essai critique sur le concept de développement,* PUG, 1996, 141 p**.

[12] وهو ما دفع عددا من المفكرين من بينهم الأستاذ حسان زاوال إلى اقتراح نظرية المواقع الرمزية للانتماء **La théorie des sites symboliques d'appartenance** مؤكدا بذلك أطروحات الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله.

[13] **S. Latouche : *Pour une société de décroissance,* Le Monde Diplomatique, novembre 2003, p. 18-19**.

[14] **www.letudiant.fr/boite-a.../les-theories-de-la-decroissance.pdf**

[15] **S. Latouche : *Et La décroissance sauvera le sud,* Le Monde Diplomatique, novembre 2004, p. 18-19**.

[16] يستخدم لفظ "الصوت" كرمز للرؤى والأطروحات الغربية في حين يمثل "الصدى" ترديد المقولات الغربية من قبل الدارسين والباحثين من العالم النامي (= اللاغربي) دون اعتبار للأبعاد المختلفة للتباين بين المجتمعات، ويقصد بمأزق "الصوت والصدى" التأكيد على أن تجاهل الواقع اللاغربي (عن طريق ترديد المقولات الغربية) لن يؤدي – في التحليل النهائي – إلا إلى شروحات شوهاء وتوضيحات مبهمة ونتائج هلامية (د. محمّد عثمان أحمد الجعلي: *إشكالية دراسات التنظيم وسلوكياته في العالم الثالث – بعض مآزق التأطير والتطبيق*، دراسات عربية العدد 5 / 6 مارس – أبريل 1990 ص 49 – 68 .

و قد أشار الباحث العربي زكريا فوده إلى هذه الإشكالية عندما أوضح أن "البحوث الأمبريقية التي تجري في الوطن العربي في مجالات العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع وفروعه خاصة إنما تصدر وتجري أصلا متأثرة بتلك المفاهيم والأطر والمقولات الوافدة لنا من الغرب. فلقد أخذنا هذه المفاهيم والأطر والمقولات النظرية كقضايا مسلم بها وكقواعد علمية ثابتة لا يجوز نقدها أو تحليلها أو الشك في مدى سلامتها ومدى ملائمتها لأوضاعنا ولظروفنا ولنمط الحياة الاجتماعية القائمة في وطننا العربي" (*إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي* : مجموعة من الباحثين، دار التنوير للطباعة والنشر، 1984).

[17] Ziegler J., *L'empire de la honte,* Fayard, 2007, P. 18

[18] Global Footprint Network, *Ecological Footprint Atlas 2010,* http://www.footprintnetwork.org/en/index.php/GFN/page/ecological_footprint_atlas_2010

[19] http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/media/fact10.html

[20] Op. Cit.

[21] د. محمّد عبد المنعم الجمال، *موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنة،* دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، 1400 – 1980، ص. 39.

[22] د. عمر بن فيحان المرزوقي، *ضوابط تنظيم الاستهلاك في الإسلام،* مجلة الشريعة والقانون، العدد الرابع والثلاثون، ربيع الثاني 1429هـ أبريل 2008 م، ص 23.

[23] نفس المرجع.